راتب الموظف الحكومي... وكشف المستور؟!

الشهر انتهى.. الموظفون يقفون بالطوابير أمام الصرافات الآلية للبنوك ونوافذ امناء الصناديق يستلمون مجهود شهر من العمل لكن فرحتهم لم تدقق معدودة تنتهي مع دخول الحي الذي يقطنونه وهنا يبدأ مشهد آخر بتفاصيله الدقيقة التي تحكي معاناة شريحة الموظفين مع راتبهم، فصاحب البقالة ينتج دفتره ويحدد المبلغ المطلوب دفعه ومالك العمارة يظهر مثل عزرائيل دون استئذان وفواتير الماء والكهرباء مزينة بمقص الفصل ذي اللون الأحمر والزوجة منتظرة بفارغ الصبر ومستعدة بقائمة من الطلبات نافذة ومحصنة وغير قابلة للنقض.. حقيقة تكشف وضع الموظف في اليمن الذي يعيش على الدين .

تحقيق/عبدالله الخولاني

الراتب والموظف في اليمن هي قضية صراع من اجل البقاء، وفي نفس الوقت تمثل معادلة مختلة تبين حالة من عدم الاستقرار والتيهان لشخص يقضي معظم اوقاته في حسبة معقدة لكيفية توزيع الراتب على متطلبات الحياة، معادلة جهل عنها مؤلفو علم الرياضيات الأوائل، فالحسبة القائلة ١ + ١ =٢ هي معادلة ليست بغريبة أو معقدة، وإجابتها واضحة وجلية، أما الحسبة التي تقول ٤٠ - ١٠٠ = ؟ فهذه حسبة غير معروفة وغير دقيقة الإجابة.

معاناة حقيقية

الحسبة الأخيرة هي تعبير عن متوسط راتب الموظف في اليمن ٤٠الف ريال الدخل الشهري والمطلوب ١٠٠الف ريال لتوفير الحدود الدنيا من متطلبات الحياة اليومية ولكن الإجابة يعتبرها البعض غير واقعية ولكن هذا هو الحال، وهذه المعادلة هي تعبير واضح عن معيشة الموظف ومدى معاناته الحقيقية من اجل الوصول الى بر الأمان لمدة ثلاثين يوما حتى استلام الراتب الجديد، يوم السعد والفرحة ولكن ما إن يتم التوزيع وفق الثيوب لوازنة الاسرة المعدة سلفا من الزوجة حتى يتم مخالفة ما تم اعداده والبدء بعملية التأجيل والشطب والالغاء لأغلب الطلبات والقيام بعملية المقاقة بين الاحتياجات ولكن دون جدوى وهي فرحة ما تمت لتبدأ أيام التعاسة والشقاء والدين على ذمة الراتب المنتظر قدومه حياً إن شاء الله هذا في حال لم تؤاف المنية قبل وصوله بحالة مرضية .

الموظف يخاف الزيادة

يؤكد الاقتصاديون أن زيادة الرواتب والأجور قضية جوهرية ، لأنها تؤدي إلى تحريك الطلب الداخلي، وبالتالي تفعيل مواقع الإنتاج، وخاصة في ظل ما يشبه الركود الاقتصادي الذي تعيشه اليمن ولكن رغم الرواتب في اليمن أصبحت غير ذات جدوى لأن الأسعار ترتفع اضعاف الزيادة في الأجور حتى اصبح الموظف يخاف من أية زيادة نتيجة التكلفة التي ستدفع من قوته اليومي لهذه الزيادة.

ويوضح الدكتور صلاح الدبعي أن زيادة الرواتب لا تعد (تكلفة اجتماعية)، بل يجب أن ترتبط ارتباطاً مباشراً بزيادة الإنتاجية، فكلما ارتبطت معدلات الرواتب مع معدلات الإنتاجية قلّ الخوف على الدورة الاقتصادية وعلى الخلل ما بين الكتلة النقدية والكتلة السلعية.

رواتب ضئيلة

ويضيف: ومع ذلك لا أتفق مع الذين يقولون أن زيادة الرواتب والأجور غير المترافقة مع زيادة الإنتاجية، ستؤدي إلى زيادة معدلات التضخم، فنسبة الرواتب والأجور لا تزال متدنية مقارنة بقيمة الناتج المحلي الإجمالي، وتشكل نسبة متواضعة من تكاليف السلع والخدمات، وأن مراكز التكلفة تتركز في جانب الرأسمال على حساب عنصر العمل.

صدمة

وفي حال أردنا أن نقف وقفة واقعية على رقم هذا الراتب والسبيل التي يأخذها خلال أيام الشهر، فأننا سنقف على وقفاته صادمة فالموظف الذي راتبه ٤٠الف ريال الف ولديه أسرة مكونة من خمسة أشخاص فقط أي انها أسرة مكونة من رب الأسرة الموظف نفسه وزوجته وثلاثة أولاد، أحدهم رضيع والآخرون موزعون على المراحل الدراسية المختلفة وهذا النموذج من الأسرة موجود بكثرة في مجتمعنا اليمني ونعتبر راتب الموظف مثل الرحلة تبدأ منذ أن يقبض الموظف راتبه وهو بداية الشهر.

رب الأسرة الموظف بعد أن يقبض راتبه سيبدأ بتلبية احتياجات منزله من المواد الغذائية الأساسية وغيرها والمتمثلة بـ: (القمح -زيت رز - سكر - الغاز - حليب اطفال -مواصلات -الاتصالات -فواتير الكهرباء والماء والشاي بخضروات وفواكه -صابون -بعض الأدوية العادية)وفي حال قدنا جميع أسعار هذه المواد، فإن القمح سيكلفه ٥ الاف ريال شهريا أما السمون في حال استخدم السمن العادي من النوع الوسط، فإن سعر العلبة يصل إلى ٣٥٠ريال . قطعة الارز العادية بـ٢٠٠ريال و٥٠٠للسكر أما الغاز فهو يحتاج وسيطا إلى أسطوانتين شهريا بسعر ٢٦٠٠ريال و١٠٠٠ريال لحليب الأطفال أما فوط الأطفال فهو يحتاج إلى ٢٠٠٠ريال شهرياً. الاتصالات يحتاج إلى تعبئة بـ ١٠٠٠ريال .. أما المواصلات فهو يحتاج إلى ٢٠٠٠ ريال في حال كان يسكن في وسط العاصمة و٤٠٠٠ريال لفواتير الماء والكهرباء و١٠٠ريال للشاي أما الألبان يعتمد لها ١٠٠٠ريال و٢٠٠ ريال للخضار والفواكه و١٠٠٠ريال للمنظفات و٢٠٠٠ للأدوية العادية المستخدمة للبرد والأعراض المصروفة مثل أم الرأس و٢٠الف ريال للإيجار.

خارج الحسبة

المواد والسلع السابقة لا يمكن لأي أسرة أن تستغني عنها ولا تحتوي على أية مادة من مواد الرفاهية كما أننا لم نذكر بعض المواد الغذائية الأخرى مثل الجبنة والبيض والبقوليات وكذلك الألبسة والأحذية وحالات الطوارئ ولم نذكر أي جانب للأطفال سواء الألعاب أو التنزه وشراء بعض الشوربات مثل العصائر أو المياه الغازية أو بعض اللحوم ،كما لم نذكر موسم الأعياد والمدارس وغيرها والتي تحتاج إلى مبالغ اضعاف الراتب الحالي

الحسبة السابقة اقتصرت على السلع التي تستخدم شهرياً ومع ذلك في حال جمعنا الأرقام السابقة فإن مجموعها هو ٦١,٦٠٠ريال، أي أن مجموع المواد السابقة يفوق راتبه بـ ٢١,٦٠٠ ريال وهنا لا بد للموظف أن يتقشف أكثر من التقشف المذكور ليستغني عن إحدى السلع الأساسية لكي يكفيه راتبه ويخرج بنهاية الشهر كما يقال (راس برأس) ولكن رغم هذه معادلة يصعب تحقيقها من قبل غالبية الموظفين.

لذا فهو سيقوم بالاستغناء عن بعض السلع كما انه سيخفض كمية الفواكه، وسمرفوناته إلى الحدود الدنيا بمعنى يحتاج إلى معادلة رياضية ربما يعجز جهابذة الخطط الاقتصاديين عن حلها.

و هنا نصل إلى نتيجة مفادها أن الراتب الحالي لهذا الموظف لا يكفيه أن يعيش عيشةً كريمة، لأنه في حال أراد أن يشتري أي سلعة زائدة عن السلع المذكورة أعلاه فإنه سيضطر إلى الدَّين وهنا لا بد من تأكيد رفع الحد الأدنى للأجور في القطاعين العام والخاص وردم الهوة الكبيرة بين الأسعار والأجور.

تطابق معدوم

تمثل سياسة الأجور الركن الأساسي لتصحيح العلاقة بين الأجور والأسعار بدأ بتصحيح العلاقة بين الأجور ومستوى الأسعار بمعنى تطابق الحد الأدنى للأجور مع الحد الأدنى لمستوى المعيشة من خلال الاستناد إلى مؤشر الأسعار لتحقيق الربط بين الأجور والأسعار بعد كل ارتفاع في الأسعار، ولاسيما أن كل ارتفاع في الأسعار يعني انخفاضاً في القوة الشرائية، وان كل انخفاض في القوة الشرائية يعني انخفاضاً في الطلب، وان انخفاض الطلب يعني زيادة في المخزون، وان زيادة المخزون تعني الكساد ،وهذا كله حسب الدكتور السالمي تباطؤ الدورة الإنتاجية وبالتالي فان من يرفع الأسعار سيرمح، هو بالنهاية من يضرب دورة عملية إعادة الإنتاج من خلال ضرب الإنتاج نفسه، وهنا تكمن أهمية وجود مؤشر للأسعار يقيس مقدار الارتفاعات الدورية لها. يضاف إلى ذلك انه لابد من وجود نظام ضريبي فعال على الأرباح- يسمح بتأمين موارد زيادات الأجور- وعادل يسمح بتطور الإنتاج ولا يسمح بهبوطه.

في حين أبدى أحمد المتوكل (موظف – قطاع عام) استغرابه من الحالة التي وصل إليها الموظفون الحكوميون من معاناة مستمرة مع الأسعار فكل زيادة يحصل عليها الموظفون في الرواتب تلتهمها التجار من خلال رفع الأسعار .

ويضيف: إن ارتفاع الأسعار أفسد فرحة الموظفين بالزيادة الجديدة وهو ما يتطلب من الحكومة ضبط الأسواق فليس من المعقول ان ترتفع الأسعار مع كل زيادة يحصل عليها الموظفون.

العدالة غائبة

وبحسب اقتصاديين فإن جوهر المشكلة يتمثل باتساع حجم الهوة بين الأجور والأسعار، وهذه الهوة ناجمة بالأصل عن تراجع حصة الفرد من الدخل الوطني، وانخفاض العدالة في توزيع الدخل الوطني بين الأجور والأرباح ولا يمكن رد أساس المشكلة إلى الزيادة السكانية، إذ أن هنالك أسباباً أخرى أكثر عمقاً وتكمن في انخفاض وتيرة تطور الدخل الوطني عن النسب المطلوبة الكفيلة بمنع انخفاض حصة الفرد منه.

اصلاح الأجور

ويؤكد خبراء الإدارة أن إصلاح الأجور والرواتب أهم بكثير من زيادتها حيث يتطلب رسم سياسة جديدة للأجور والرواتب توسع قنوات الربط بين الحدين الأعلى والأدنى كما لا ننسى عيوب سياسة الأجور والرواتب في القطاع الخاص .

مشيرين إلى أن الموظفين في المستقبل سيرفضون أي زيادات مادامت مرتبطة بارتفاع الأسعار لأنها ستسهم بشكل كبير في ارتفاع معدلات التضخم في البلاد وهُنا لا يتطلب على الحكومة أن تعمل على تخفيض أسعار المواد الغذائية باعتبار أن الغذاء سيتحول على نحو غالبية إنفاق الأسر اليمنية.

حل

الدكتور الدبعي خلص إلى نتيجة مفادها أنه لا يوجد سوى حلين أمام المسؤولين والحكومة ؛ إما رفع الحد الأدنى للأجور أو خفض الأسعار بما يتلاءم والأجور.

تعثر المشاريع الحكومية

أحمد ماجد الجمال

■ ،، برزت على أرض الواقع ظاهرة غير طبيعية تتمثل في (تعثر المشاريع الحكومية) وضعف مستوى انجازها، وتخلف أعدادها وقيمها وأحجامها المعدلات المقبولة ، وأصبحت قضية جديرة بإعطائها الكثير من الاهتمام والدراسة والتدخل الايجابي الجاد من قبل ذوي العلاقة لانها تجهض نشاط الحركة التنموية وتسبب خسائر فادحة يتحملها الاقتصاد جراء تأخر انجاز المشاريع وعدم الالتزام بالجودة والمواصفات تشكل إرباكاً كبيراً في خطط التنمية، واضحت كحجرة صامدة في طريق التسارع التنموي ويتضرر من عدم الاستفادة منها أفراد المجتمع نتيجة التأخير في تدشين تلك المشروعات سواء كانت تعليمية أو صحية وهما قاطرة التنمية وكذا الطرقات والمياه والكهرباء والاتصالات والمشروع المتعثر هو المشروع الذي يبتدئ العمل فيه ضمن جدول زمني، ثم يتوقف لأسباب قد تكون خارجة عن إرادة المقاول في موقع التنفيذ ، او بسبب قصور من المقاول ذاته ، أو عوامل أخرى مختلفة تتمثل في ثلاثة مرتكزات رئيسة(إدارية ، فنية ، ومالية).

وإذا نظرنا إلى حجم المشاريع المتعثرة بلاشك يتبادر إلى ذهننا سؤال: أين الجهات الإشرافية والرقابية المتعددة السابقة واللاحقة على الصرف بل وعلى العقد؟ التعثر قد يحدث في أي مرحلة من مراحل المشروع سواء في مرحلة دراسة الجدوى وإعداد المخططات والتصاميم وتوفير الأراضي وهي من المفترض أن تكون اقل المراحل تعثراً ولكن اتضحت في الواقع العملي اكثرها اخطاءاً، مرحلة ترسية المشروع وهي جزئية يكثر بها التدليس والمحاباة والمصالح والمنافع الذاتية على حساب المشروع لمقاولين وشركات متخمة لا تستطيع تنفيذ ما لديها من عقود وبالتالي تسلم لمقاولين يعقدون من الباطن،أو مرحلة تنفيذ المشروع وهي أكثر مرحلة يحدث فيها التعثر والتلاعب فهناك أبواب كثيرة لدرجة من الممكن التلاعب في جداول الكميات وهناك اسباب أخرى كعدم الشفافية والمصداقية. ومن أسباب التعثر ضعف التخطيط في مراحل إعداد دراسات الجدوى ووضع التصاميم الهندسية والشروط والمواصفات الفنية وجاهزيتها للتنفيذ وتوفر أو عدم توفر الأراضي اللازمة والى كثرة التعديلات وتعدد الأوامر التغيير والحذف أو الإضافة أثناء مراحل التنفيذ وتمديد فترات العقود وزيادة تكاليفها المالية وتكاليف الإشراف وتأخر تركيب التجهيزات مما يؤدي إلى تأخر استغلالها أو عدم استخدام الاعتمادات المرصودة للمشروع وتحويلها لأغراض أخرى وربما تكون غير منتجة وليست ذات أولوية ولنفس الجهة. أما تأخر صرف المستخلصات فهي ليست كل الحقيقة وتعود إلى سببين اما أن هناك عدم انجاز يؤدي إلى تمسك الجهة بشروط الانجاز المرحلي حتى يستحق الصرف والسؤال أين تذهب القدرة المالية والملاءة لدى المقاولين المصنفين ،أما السبب الثاني قد يعود إلى ظهور عجز في الموازنة لسبب أو لآخر أو يعود إلى عدم إيفاء المقرضين للمشاريع الحكومية أو المانحين كمقدمي المنح والمساعدات فلاستطيع الإيفاء بالتزاماتها تجاه صرف اعتمادات المشاريع ما يضطرها إلى تأجيلها إلى أن تتوفر السيولة المالية من مصادرها كما أن إسناد مهمة الإشراف والرقابة إلى غير الأكفاء بغرض الاستفادة المالية وغياب الجدية في تطبيق العقوبات على المصممين والمشرفين والمقاولين الذين يتسببون في تعثر المشاريع الأمر الذي يعني أن الأداء الإشرافي والرقابي على المشاريع المتعاقد عليها يشوبه الكثير من القصور قبل وأثناء وبعد التنفيذ ومن المؤكد أن يكون مصحوباً بفساد أيضا والنتيجة عدم تحقيق هدف الانجاز وإهدار المال العام ،لأن تعطل المشاريع الحكومية سبب رئيسي في تعطيل كثير من مشاريع التنمية والخدمات العامة ومصالح الأفراد المجتمع هناك رأي يقول أن من اهم اسباب تعثر المشاريع هو نظام المناقصات والمظروفات والمخازن الحكومية بصيغته الحالية المعطلة كمناسبة السعر وليس اقل الأسعار فقط وعدم قبول أي عطاء يقل أو يزيد عن التقديرات المالية للمشروع إضافة إلى الإمكانيات المالية والإدارية والفنية للمنفذ لأن أي مشروع يتم طرحه للمناقصات من المفترض أن يكون مكتملاً بدراسات الجدوى والمواصفات الفنية والمالية لتصبح المعضلة في عدم قبول اعطاء المشروع لمن لا تتوفر لديه الكفاءة الفنية (كتصنيف المقاولين مركزياً) بناء على قدراتهم وإمكانياتهم المادية وهي عملية غير مجدية فليس كل مقاول شركة أو مؤسسة يضع رصيداً في البنك ويحصل منها على إفادة عن حجم رصيده يعني قدرته على الانجاز والالتزام بالوفاء، بما تعاقد عليه مع الجهات الحكومية فيمكن التلاعب بمثل تلك الوثائق أو من خلال قيام تلك الشركات الكبيرة التي تجد في مشروعية التعاقد من الباطن وسيلة للتهرب من القيام بالعمل بإمكانياتها الذاتية بإسنادها لمقاول من الباطن ليقوم بالتنفيذ بأقل الأسعار وبربحية متدنية للغاية مع الاحتفاظ بالربحية العالية لها وذلك ليس إلا لتميزها النسبي في القدرة على المنافسة في سباق المناقصات بسبب تصنيفها المتقدم بحيث تتحول من منفذ للمشروع إلى مشرف وتتحكم في السيولة النقدية وتشغيل المقاولين الاصغر حجماً ووجود مقاولي الباطن في المشاريع الحكومية لا يستلزم موافقة الجهة الحكومية ويتم وفق عقد داخلي بين المقاول الرئيسي ومقاول الباطن.

وقيام الوزارات والجهات الحكومية باختيار الشركة المنفذة أو المقاول وإدارة وانشاء مشروعاتها والإشراف عليها من قبل الإدارات الهندسية لديها وإدارة المشروعات ربما لا تتمتع بالخبرة اللازمة المتكاملة ولا تتم بطريقة علمية ومهنية ومن قبل موظفين إداريين، تتسبب وتساهم في إشكالية تعثرها وعدم قدرة تنفيذ المشروع حسب المواصفات الفنية والمالية وحسب الخطة والعقد المتفق عليه بمعنى تتحمل اكثر مما تحتمل لأن نظرتها وصلاحيتها محدودة فمثلاً وزارة الصحة ليس من مهامها أن تقوم ببناء مستشفياتها ومراكزها الصحية وكوادرها يجب أن تركز على عملها الأساسي ونفس الشيء، وزارة التربية والتعليم فمهمتها الأساسية التربية والتعليم فقط وليس تشييد وبناء، وصيانة المدارس وغيرها ولايستطيع كل جهاز بالوزارات أن يؤهل نفسه بجهاز هندسي قوي وفعال ومقتدر إلا اصبح لكل جهة حكومية وزارة هندسية وهذا مستحيل ،ولذلك فحينما تتحدث عن مشروع ممول من الدولة(الموازنة العامة)أو من القروض أومن المنح والمساعدات وتتحدث عن جهة معينة بالتنفيذ وتتحدث عن القائم بالتنفيذ فالقضية لها ثلاثة أبعاد ومن التجارب السابقة بمجملها يمكننا أن نقف وقفات تحليلية أمام الأولويات الحقيقية ومؤشرات المعضلة والتعثر نجدها بتعدد الجهات المسؤوله عن المشاريع ،وعدم وجود جهة واحدة مسؤولة عن كل مايتعلق بالأنظمة المالية والفنية والإدارية وتعدد الجهات المسؤولة عن تنفيذ وإدارة وصيانة هذه المشروعات ،ومن المهم الجدية في وضع الحلول والمعالجات القانونية والنظامية والهيكلية التي بدأت بوادرها بإنشاء هيئة مستقلة لرقابة تنفيذ مشاريع الدولة الممولة من منح ومساعدات لحل مشكلة عدم استيعاب تلك المنح وتعثر مشاريعها والتأخر في تسليمها للجهات الحكومية ذات العلاقة لتقليل تكاليف الإنشاء واختصارالفترة المهدر الذي تتسبب في مضاعفة الخسائر وعدم انجاز كثير من الخطط التنموية وتكرارها منذ زمن بعيد ونتيجتها ضياع الكثير من المنح والقروض،ولكن في تقديرنا لا يكفي الوقوف عند هذه الخطوة بل من المهم فتح الطريق أمام بوابة الشفافية كعرض قاعدة البيانات والمعلومات التفصيلية لكل المشاريع في موقع الكتروني تشمل (المشروع مكانه جهة التمويل والتنفيذ،حجم التمويل ....الخ) وتجدد تلك البيانات في كل إجراء يتخذ في المشروع أو الخطوات التي تمت وحجم المبالغ التي دفعت والمتبقي وهكذا لبقية التفاصيل،والتوسع بإسناد كل المشاريع الحكومية بما فيها الموازنة العامة أو من قروض خارجية أو داخلية وبصلاحيات مطلقة وفق نظام خاص مفعل لجهة مخولة ومعتمدة تملك الصلاحيات الكاملة لمراجعة جميع مراحل المشاريع والعمل على متابعة انجاز المشروع والمرافق وتشغيلها وصيانتها والتحقق من الالتزام ومطابقة ما يتم في أرض الواقع مع ما تم الاتفاق عليه ليكون لها دور كبير في معالجة كافة المعّيقات التي تواجه المشاريع التنموية التي ترصد لها الميزانيات من المصادر المختلفة وحفظ حقوق جميع الأطراف سواء، كانت الجهات الحكومية أو القطاع الخاص الذي يدخل في المنافسة في هذه المشاريع بحثاً عن الردود المادي وبقاء التنمية وفق معدلات مقبولة تتناسب مع حجم الإنفاق عليها

باحث بوزارة المالية

ضبط ٣٠٩ مخالفات تجارية بذمار العام الماضي

■ ،،ذمار/الثورة/رشاد الجمالي

أحال مكتب الصناعة والتجارة بمحافظة ذمار خلال العام الماضي ٢٠١٢م ٥١ مخالفة الى النيابة العامة بسبب زيادة في السعر أو التلاعب بالأوزان أو الغش أو زيادة سعرية.

أوضح ذلك لـ«الثورة» الأخ ناجي أحمد العزي مدير عام مكتب الصناعة والتجارة بالمحافظة.. مشيراً إلى أن المكتب ضبط خلال العام الماضي ٢٠١٢م ٣٠٩ مخالفات تتمثل في ٢٤ مخالفة نقص وزن و١٢٧ مخالفة عدم إشهار الأسعار و٨٥ مخالفة نقص أوزان العبوات و١٩ مخالفة غش تجاري و٥٤ مخالفة زيادات سعرية.

منوهاً بأن المكتب اتخذ إجراءات في ١٣٥ مخالفة غرامات و١٢٣ مخالفة تعهدات.. مبيناً أن المكتب يسعى إلى منع الاحتكار في المواد الغذائية من خلال الرقابة اليومية الميدانية على الأسواق في مراكز المحافظة والمديريات لضبط المخالفات التموينية والتجارية في الأسعار والأوزان ومنع أي غش تجاري والتزام التجار بإشهار الأسعار.

مؤكداً أن المكتب قام بالنزول الميداني على وكلاء الغاز لمعرفة انضباطهم بالأسعار الجديدة لاسطوانة ومن بث عدم التزامه بالتسعيرة الجديدة سيتم ضبطه وإحالته إلى النيابة العامة.

انخفاض قيمة التبادل التجاري من مادة الحديد والصلب بنسبة ٣٩,٣٪

■ ،،كتب / منصور شايع

سجل إجمالي قيمة التبادل التجاري بين بلادنا والعالم الخارجي من مادة الحديد والصلب خلال العام ٢٠١١م تراجعا بحوالي ٤٥ مليارا و٤٢١ مليونا و٧٥٦ ألف ريال ، وبمعدل انخفاض سنوي بلغ ٣٩,٣٪ . حيث وصلت قيمة التبادل لهذه السلع في ٢٠١١م الـ ٦٩ مليارا و٩٩٠ مليونا و٦٦ ألف ريال ، مقابل ١١٥ مليارا و٤١١ مليونا و٨٢٢ ألف ريال في العام ٢٠١٠م .

وأشارت احصائيات رسمية صادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء حصلت عليها الثورة إلى أن قيمة الصادرات اليمنية إلى الخارج من مادة الحديد والصلب قفزت من حوالي مليارين و٥٠٦ ملايين و٩٠١ ألف ريال في ٢٠١٠م إلى ٨ مليارات و١٥٢ مليونا و٢٧٣ ألف ريال في ٢٠١١م مسجلة زيادة بلغت ٥ مليارات و٦٤٥ مليونا و٨٦٣ ألف ريال وبمعدل نمو سنوي ٢٢٥,٢٪ . وبحسب البيانات فإن قيمة واردات اليمن من الحديد والصلب انخفضت من نحو ١١٢ مليارا و٩٠٥ ملايين و٢٢١ ألف ريال في ٢٠١٠م إلى ٦١ مليارا و٨٣٧ مليونا و٧٠٢ ألف ريال في ٢٠١١م مسجلة انخفاضا بلغ ٥١ مليارا و٦٧ مليونا و٦١٩ ألف ريال وبمعدل انخفاض سنوي ٤٥,٢٪ .

وعزا محللون اقتصاديون السبب وراء انخفاض قيمة الواردات اليمنية من الحديد والصلب خلال تلك الفترة إلى الركود الكبير في تنفيذ المشاريع الاستثمارية الحكومية في مجال البنية التحتية من مرافق صحية وتعليمية ومياه وصرف صحي وغيرها نتيجة للظرف التي مرت به بلادنا في ذلك العام ، إلى جانب مشاريع القطاع الخاص من مشاريع بناء منازل وغيرها بسبب نفس الظرف . مشيرين إلى أن زيادة الصادرات اليمنية من نفس السلعة إلى الخارج يأتي لعدم استغلال المنتج محلياً في إعادة تدويره مرة أخرى واستخدامه بسبب توقف مصانع الكبس والتدوير أما لعدم وجود حركة تجارية لبيع المنتج محلياً او بسبب توقف المصانع لتأثرها بانقطاع الطاقة الكهربائية واختفاء مادة الديزل التي تستخدم في تشغيل المولدات الخاصة وفي نفس الوقت ارتفاع اسعارها ، مما اضطر التجار لشحن ما تم جمعة وتصديره إلى الخارج . يذكر أن بسبب توقف مصانع الكبس والتدوير لما لعدم وجود حركة تجارية لبيع المنتج محلياً او بسبب توقف المصانع لتأثرها بانقطاع الطاقة الكهربائية واختفاء مادة الديزل التي تستخدم في تشغيل المولدات الخاصة من نفس الوقت ارتفاع اسعارها ، مما اضطر التجار لشحن ما تم جمعة وتصديره إلى الخارج . يذكر أن الحديد الخام والصلب الخردة من الحديد والصلب الخردة من السيارات المتهتكة والحديد من مخلفات المصانع والادوات المنزلية وغيرها ويتم كبسها وإعادة تصديرها إلى الخارج.